شرح كتاب الكافية في النحو

تصنيف العلامة السيد ركن الدين
الحسن محمد شرفشاه الحلوي الاستراباذي

الحمد لله رب العالمين

مصنف هذا الشرح هو العالم السيد بركة الله الحسيني محمد شرفشاه
العلوي الاستراباذي وجدت له خطه في ظهر متوسط
مورخا بسنة تسع وسبعمائة ووجدت في مكان آخر
انه توفي سنة ثمان عشرة وسبعمائة
رحمه الله تعالى

واما ابن الحاجب وهو الشيخ ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس المعروف
بابن الحاجب وكان والد عمر المذكور كرديا وكان حاجبا للامير عز الدين موسل
الصلاحي واشتغل ابن الحاجب المذكور وسمع بالقاهرة بالقراءات والفقه
على مذهب مالك واشتغل بالعربية وبرع في علومها واتقنها ثم انتقل الى
دمشق ودرس بجامعها واكب اكثر على الاشتغال عليه وتبحر في الفنون
وكان له علم عليه علم العربية وله مصنفات جليلة ثم عاد الى مشق
فلما قاصره ثم انتقل الى الاسكندرية وتوفي بها وكان مولده في اواخر
سنة سبع وخمسمائة باسنا بلدة بصعيد مصر وتوفي بالاسكندرية
يوم الخميس السابع والعشرين من شوال سنة ست واربعين وستمائة وكان فقيها
حافظا وعا رحمه الله تعالى

ثم آل الخبر بوفاة الله الباري
في الاسعار غير

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا عليك توكلنا

احمد الله على نعم جلائله حمدا تزين به العبد جلائله واشكره على جزيل نواله شكرا تعقد به
معاقده وينال به ... وانزهه عن اشرف ابهاته وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه
ومثاله واصلي على سيدنا محمد المعروف لسان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبه
بصحبه واله اما بعد فلما شرحت كتاب الكافية في النحو واردت ان اجعله
ولما كان كثير منه مبنيا على ... مع ايضاح معانيه ... عن الخلل تركته
وبابه ... ذكره واكرم وجعلته لمن خدمة العبد الكبير العالم الفاضل الكامل
ملاذ الاكابر والوزراء مفخر العرب والعجم ظهير الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين
يحيى ... ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال
الدنيا والدين ابراهيم بن ... الملك المتقي ... اعلى الله شانه ...
ابتغاء ... الذي ... الى ... الكافية ...
في شرح الكافية لكونه ... وشرح معانيه ومسائله ...
ومعانيه ... الكلمة لفظ وضع لمعنى
مفرد اعلم ان معرفة ... موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ
ما يتلفظ به الانسان ... او مستعملا والمراد ... هنا ...

في شيء ومتى اطلق ... الثاني والمراد من المعنى المفرد هو
ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة
وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب
وقوله وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وعن الفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله
مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي
مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد
لان الالفاظ التي وضعت لالفاظ اسماء فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى
... ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول ... انه يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ
مركبة كلفظ الخبر فانه فان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم وذهب
عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم
بل موضوع لمفهوم يصدق على مثل زيد قائم وهو مركب من حيث انه يحتمل الصدق والكذب
وهذا المفهوم غير مركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان
لفظ الخبر موضوع لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة
جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه مركبا ... جزئه على جزء معناه
... مركب ... معناه مفرد ... اللفظ الموضوع له وهو الخبر فقط مركب

فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كل اصدق الحد صدق الحدود الثلاث
انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لانها حدود ولا شيء منها
اسم مع انها حدود لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال لما قسمنا الكلمة الى الاسم وغيره علمنا ان الاسم كلمة فصار تقدير
الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها الخ ذكر حد الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا
كل واحد من النقضين لما الاول فلانه لا يصدق عليه مجموع الحد لانه كلمة لان مجموع
الحد مركب والكلمة مفردة ولما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات
والنصب ليست بكلمة وقيل ان يقول الخ من ان يراد باحد الازمنة الثلاثة
واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد الاسم
والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به
غير كل المعين محالا فعلا واما اذا اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون
الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما او فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا
وكذا الفعل جامعا وقد جعلت يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه
انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين
او بعدم التعيين لا يقال لعل ان يعود ويقول كما نريد به واحد من غير تقييد

بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن
فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين
صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاضافة بين واحد منها وبين المعين
جواز اجتماع وان لم يقيد به وعلم بذكر حد الاسم هنا مع قوله من قبل وقد
علم بذكر الحد كل واحد منها الكثيران ذكره هنا بالمطابقة وضاكل لا التزام قوله
ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة
اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده
كالكاتب بالقوة القريبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاشتراك يكون الحد وكون الخاصة
والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود
مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة صدق عليها الاسم وبالعكس بمعنى انه كلما صدق الحد وصدق المحدود
انه كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء
مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان
يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر

وهذا الكاف ليشبه الكاف التي في ذلك وإياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في
موقعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك وإياك في الافراد
والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل والعلم انه
لو قيل ابتدا بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك وإياك لكان ناصوصا
ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا

وحكم المعرب اي حكم المعرب وخاصته ان يختلف اخره لاختلاف العوامل لفظا
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتيٌ
ورايت فتى اصله فتيًا ومررت بفتي اصله فتيٍ قلبت الياء الفا في الاحوال الثلاث
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلاث انما قال ان تختلف اخره لانه لو كان
الاختلاف في غير الاخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امراء والنون في
ايتم تقول جاءني امراء وايتم ورايت امراءً وايتما ومررت بامراء وايتم وانما جعل الاعراب
في اخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما ان الوصف بعد الفراغ عن الموصوف
فكذلك ذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف
الاخر لا لاختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف اخر من في من ابل
ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما عرف المعرب بما عرفه

سلم الخاء وهو الذي يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لم يلزم تعريف
الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف
اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا
الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز
ويمكن ان يجاب عنه بدفع الملازمة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت
له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف
ان المعرب هو اي صنف من اصناف الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف
اخره باختلاف العامل والصنف الاخر لا يختلف اخره باختلاف العامل باستعمال العرب

اخر المعرب اي الاعراب هو الذي به يحصل اختلاف
اخر المعرب اي الاعراب هو سبب لاختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او
ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما في الاسماء الستة
واعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب التام اما تقييده بالقريب فلكي
يدخل فيه العوامل والمعاني المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة
فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعرابا واما تقييده بالتام فلان الاختلاف
لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو جعل السبب السابق لكان لازما

لان الاختلاف وجد مع كل واحد منها على ان الاسم وضع غير معرب اولا ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد لم يكن وجب اختلاف اخر الف

قوله وهو اشارة الى المعنى المعنوي حاصله متعلق بالاختلف وقوله بالمختلف آخره به

وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة

كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب لاعراب الاسماء التي تلك المعاني بعض

نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول نفي احسن

زيد او معنى الثاني ما صار زيد احسن ومعنى الثالث ما هو من اعضاء زيد

او اي خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعنوي في المتداولة يقابل احتورا والنحو

اذا ابتدا وله قوله والوضع الرفع والنصب جواب لما اي انواع الاعراب رفع ونصب

وجر انما ذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه هنا ذكر احوال الاسم والجزم

ليس من احواله قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

واما قال فالرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل وحده لوجوده

كالمبتدا وغيره بل هو علم الفاعل وكل شيء منسوب الى الفاعل كالمبتدا والخبر وايهم كان ما

ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما قيل الجر علم الاضافة لكونه علما

للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب فانهما يقوان الجر علم الاضافة

المضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي

العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب معنى ان العامل موجب مقتضي الاعراب

فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا فان العامل قام والمقتضي

للاعراب معا الفاعلية وهي لما تحصلت وتقومت بقام وغيره انه يخرج جميع عوامل

المعمول لان عامله ليس سببا لمقتضي اعرابه وجوابه انه ورد اكثرية عوامل الاسم خاصة

قوله ما الخ المراد بالمعرف لعلم انا ذكرنا مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي

ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف من الحروف فان كان بالحروف

فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره

بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو

ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف

ذلك فلعلة فاذا عرف ذلك وقول الماتن انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها

بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا منع

صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب قوله

المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة

جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة

اصله بانون تعلق كه الواو الى الياء بعد سلب حركة الياء فقلبت الواو ياء وسكنت
وانكسر ما قبلها فصار مرءيك غلامي ثم اضيف الى مضمر وابدل بالالف
والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر وانان اعرابهما بالالف حال الرفع والياء حالتي
النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت
بالزيدين وكليهما واثنين واما قيد كلا مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر
لم يكن لغرابه كذلك بل اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واما افراد ذكر كلا واثنان لانهما يساويان الرجلين في المثنى لان المراد بالمثنى
اسم مفرد لحق آخره الفاد ياء ونون مكسور وظاهر ان كلا واثنان يساويان ذلك نحو
جمع المذكر السالم وهو وعشرون وهو ما لحقه واوا والياء اعلم ان جمع المذكر السالم
والوعشرون الى تسعين لغربها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول
جاءني الزيدون والى الوعشرون ورايت الزيدين والى عالي وعشرين ومررت بالزيدين
والى عالي وعشرين واما افراد الوعشرون واخواتها لذكر انها يساويان الرجلين في
لجمع المذكر السالم ان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد لحق آخره واوا وياء ونون مفتوحة
وظاهر ان الوعشرون يساويان ذلك فان قيل عشرون كذكران واحد عشر وتسعة عشر فلم يجز
ان تقول عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز لحاق عشرين على

لاثنين لوجوب لحاق الاول لجمع على لان معقاديه الواحد لكنه ليس كذلك ولوجبان يقال
عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين والاثنين من الجمع يدل على عدد
معين فلا يكون عشرون جمعا واعلم ان اعراب المثنى والجمع جار على خلاف القياس
من وجهين احدهما ان جاز ان اعرابها بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس
بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب الجمع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس والوجه
الاول فلان المثنى والجمع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
والاعراب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان
الفرع مرتبة على الاصل وانه غير جائز ولانه لما كان في آخرهما حروف وهي علامة
التثنية والجمع يصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها اي البعض فجعل اعرابهما بالحروف لان
الحروف بعد الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس من الوجه
الثاني فلان حروف الاعراب علامة والاعراب بنية علامة المثنى والجمع على ان جعل
اعرابها حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء كما قبل المثنى والجمع
حالة الاضافة الاترى انك لو قلت رايت زيدا كما يعلم انه مثنى وجمع ولو جعل اعراب
المثنى كاعراب الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كاعراب المثنى لبقي المثنى
بالاعراب فوزعت حدود الحروف على المثنى والجمع بان جعلوا اعراب المثنى حالة الرفع بالالف

ان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان ويضربا ولغراب الجمع علامة الرفع بالواو والنون
نحو الواو ضمير المرفوع للجمع نحو يضربون ويجعلوا الغرابها بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون
في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل
كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب الفتح لان الفتحة من اقصى الحلق والكسرة من
وسط الفم والضمة من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى الاعراب وكل واحد منهما
مع فتح ما قبل الياء مع النون بدل عليها علامة التثنية والواو والياء في جميع الاعراب
وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون بدل عليها علامة الجمع والنون في حالة
الاضافة بمنزلة التنوين في غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه
الحروف تحذف لعامل الاعراب قوله المقدر ما يقدر بعضا وعلى مطلقا او كل
ماض رفعا وجزما ونحو سلمى رعى والقاضي ومثاله اعلم ان الاعراب التقديري
والمحلي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا وتقديرا
ان امتنع فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء
المقصورة وهي اما في اواخرها الف مفردة نحو جبل وعصا وفي نحو حبلى وفتى ورايت
فتى ومررت بفتى انما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في اخره وامتناع قبول الالف الحركة

فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه
منصرف انما انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
فصرف وجوابه انا نقول سلمنا انه انما انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر
بعد ذكر وبيان ذكر ان احمر انما كان علما لم يكن اعتبار الوصفية فيه مبطلا لعلميته
من الفضاد وانما انكر ذلك لما ذكرنا وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران وعلباء
قال يفعل احمر وباب ثلث مثنى وعد الحكم انه اذا سمي به لم يوقف العدل فلم يكن
العلمية
سيبويه جائز اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت
الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكان معتبرة في مثل جائز اذا سمي به لكونه
وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان جائز غير منصرف للعلمية والوصفية الاصلية
لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه انا نقول الاسلم ان الصفة الاصلية
لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل جائز اذا سمي به وذكر الان الوصفية
اذا اعتبرت في حالة العلم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومنع الصرف لان العلم لا يقع
على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر

قام الفعل بالفاعل لفرج عنه مفعول بما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند
الفعل اليه وقدم عليه لكن لا لموجب قيامه لان الفعل هو التاثير ولكن لموجب آخر
لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل
فيه الفاعل الذي يقوم الفعل بحقيقته نحو علم زيد والفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة
نحو قرب زيد وغاب زيد ولم زيد فالفاعل عندنا يكون فاعلا بثلثة شروط
احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه والثالث
ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقل الحد فعل زيد في قولنا ان قام زيد فقد
ان المراد بالاسناد ما يحتمل الاسناد بالفعل او تقديرا لاسناد وبالمثل لم يقم زيد
مع ان المسند الفعل اليه ان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب والفاعل
ان يقول لم يخ مل ذي يراد بالفعل في قوله ما اسند الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل
لكيفي الذي هو المصدر وايا كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان
الفعل الاصطلاحي عرفا هو الفاعل كما انه عرفا هو المفعول واما ان اريد به الفعل الكيفي
فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي
وهو الحدث المقترن باحد الازمنة الثلاثة او شبهه الخ بالحدث والضمير في قيامه او شبهه
يعود الى ذكر المدلول وح لا يتم الحد وفيه نظر والعامل ان يورد النقض عليه بنحو

النوابع نحو جاءني زيد حسنه فان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه
به مع انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا واجمعني
اسناد الى زيد اولا وثانيا الى حسنه ولا يخل ان الى فعله اي اصل الفاعل
ان يلي الفعل وتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لان قرينة الفعل
اكثر من قرينة سائر الاشياء لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر
الاشياء ولكون موجد الفعل غالبا باحدا وسائر الاشياء كذلك جاز ضرب
علامه زيدا واسيء ضرب علامه زيدا بي والاجل ان اصل الفاعل ان يلي الفعل
وتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب علامه زيدا فانه لو لا ان زيدا المؤخر لفظا
عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز وعلى
جاز ان يقال ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول
امتنع ان يقال ضرب علامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا
فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة
فلان غلامه فاعل ضرب وزيد لمفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل
لم جوز تم اضمار قبل الذكر في قولنا الكرمي وضربت زيدا ولم تجوز واجاب عنه
مع وجود المفسر بعده وهو زيد فلنا الفرق بينهما وهي وجوب وجود الفاعل واستلزام

وجوده المع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي متفقودة هنا لجواز
تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت ونحوه الفاعل في نحو
اخذ والثاني نحو المفعول في نحو اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطت صاحبه
الدرهم وجاز اعطيت درهمه زيدا ومنعه وهو كان يعطي حقوق الفصائد
قوله واذا التبس الاعراب فقدم ما والقرينة وكان مضمرا متصلا او وقع مفعولا
بعد الا او معناها وجب تقديمه واذا التبس الاعراب بالفاعل والمفعول مع الفظا
والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب موسى عيسى على العكس وجب تقديم الفاعل على
المفعول دفعا للالتباس لانه لو قيل المتاخر هو الفاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن
الاصل من غير طويل وغير حاجة اما مع القرينة فلانه لو انتفى اعراب لفظا ولم ينتف القرينة
لم يجب تقدير الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى
ماكول وضرب موسى عيسى نحو ضرب موسى عيسى العاقل فلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديمه على المفعول لانه لو اخر
لزم ان لا يكون متصلا وقد مر انه متصل هذا خلف واما نحو ان يكون الفاعل متصلا
مؤخرا عن المفعول كقولهم ان يتقدم الا منقطع الا قوي فيلزم كالتلة الواحدة ولهذا
قال ومضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وان كان متصلا لانه لو كان متصلا

لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب الا زيد وما اكرم الا بكر بخلاف قولنا وزيدا ضربت
فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول استواء تقديم المفعول عليه فقط وههنا تقدم المفعول على الفعل
والفاعل وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا
الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب زيدا الا عمر الخصاصة ضرب زيد لعمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد
ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لآخر وهذا نظير لانه انما يلزم انقلاب المعنى
لو كان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا تقدم بها فلا يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر
نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا احتمال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول معنى اخر ليعد احد الا عمرا زيدا او لا مع تعدده
المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيها والمقصود الحصر في احدهما لا بعينه وان كان
الثاني كان المعنى ما ضرب الا عمرا زيد متعلقا لا يتعدى الفعل بالفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون
فاعلا لما ضرب لاختيار القسم الثاني وهو انه يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ ويمتنع تعلق الفعل
بالفاعل لان زيدا الاخر وقع مفعولا بعد الا فيلزم تقدم المفعول على الفاعل وتكون تقديره ما ضرب
زيدا الا عمرا وقع ضرب زيد عمرا. الفعل بالفاعل مع ان الاصل جائز في كلام الكثير وكذلك عبد الغفار

فان قيل لا نسلم وجود الالف وفقي لوجب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده
في حالتي الاضافة والاضافة ظاهر واما حال التنكير فقد وجد لهم عبد الاعراب علما
فلم يحذفوا لان الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيها الوجهان
وسلمنا ان لا تقدير الاعراب فظاهر الوجود حركته ما قبل الياء بالكسرة لاجل الوقف يتبعها
اعراب لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين
ولما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لانا نقول لم لا يجوز
ان يكون حدوث الكسرة الاعراب سببا لكونها الياء لانا نقول لو وجد الكسرة من وجوه قبل
التركيب لما فرض الاعراب وكسرة الاعراب اخرة عن التركيب فكيف يكون غير كسرة الاعراب قبلها
حال مطلقا للحالين فيه لانه قال بعضهم لعراب محل علة تقديري حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال
الثلاث كما ذكرنا وليس لعراب غير المنقوص حالة الجر تقديرا فان لعراب وجوبا لفظا
ولس لعراب جمع المؤنث السالم حال الجر تقديرا لان اعراب نصبه بالكسر لفظا غايته في الباب
ان جر الاول ونصب الثاني على خلاف الاصل واما المستثقل في موضعين احدهما الاسماء
المنقوصة وهي اسماء التي آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب
كقولك جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ اصله قاضي ومررت بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة على

يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اسبق لتقدمه واعمال الاهم اولى والكل
واحد من الفريقين حجج وعضا قضات كثيرة لاطول الكتاب ذكرها ولما قال ظاهرا بعد ما
لانها اذا تأخرت عما مضمر بعده عالم يكن الحكم على ما ذكره بل يجب توسط الفضلات في الاضمار لما اذا
نازعا مضمرا لما لغو زيد مررت به واكرمني واكرمت قبل ظاهر ولما اذا تنازعا مضمرا لها طعاما نحو مررت به
واكرمتا وضمير الغائبة نحو مررت واكرمت قبل ظاهر الالتباس وكذا في غير نحو مررت به
ضربني واكرمني وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضربت واكرمت الا انا واياك وهو ظاهر
الا اياك وزيد مررت واما ان اوضح في قائل علا اجاز فيه ما حذف احدهما لعلم
لان الكلام في تنازع العاملين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وقال ان
بعد ما لانه لو قال لا يفصل بينهما لتوهم انه اقيم قيد الحكم المذكور عليه لانها ان
اقتضيا الفاعل نحو زيد مررت به واكرمني وهو مررت به واكرمني او اقتضيا الفاعل والمفعول به
زيد مررت وتقدم عليهما نحو زيدا مررت به واكرمت قبل ضربت واكرمني او اقتضى احدهما الفاعل والاول
المفعولية وتوسط بينهما نحو مررت بزيد واكرمني لزم الاهم الاول لامتناع تقدم الفاعل
الفعل فان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو مررت بي زيد واكرمت
او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت عمرا مررت بزيد واكرمت لتم الاهم لما
وعلى هذا مررت بك المذكور عليه لئلا يكون زيد في المثال الاول فاعلا لمررت بي لامتناع الفصل
الفعل

نحو حمار وبابيا وانما ذكر هما هنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منزلة تقوم مقامهما فاحتاج هنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين
فان العلة التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع وانما قام مقام العلتين كلان
كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي صيغة مفاعيل وصيغة الجمع
السالم تشتمل جمعا جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان لا يقال لم كان الجمع سببا
وصيغة منتهى الجموع سببا اخر كان مثل حمر غير منصرف في الجمع والصفة لانا نقول لانسلم
ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة
كذلك والثانية الفا الفاء والثالثة الفا التانيث مقام العلتين لان الثانية بمنزلة
وكون الثانية زيادة الكلمة غير مفارقة عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان
عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى وهو عارض باحد احتمالي والاخر تقديري والمراد
بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد قياس عربي يمنع الصرف يدل على ان اصله
شيء اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى فتحقيق العدل انه
انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس يمنع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر وذكر
انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلاثة واربعة

ومثلث ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل منها العدد المكرر
فهو غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع فلما
ما هو فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس لم يعتبر هل يقال ام لا
فيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية ولما تحقق العدل في آخر فلانه افعل
التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف والاضافة ان يكون
على صيغة افعل من كذا مثل مررت برجل افضل منك وبامراة افضل منك وبثياب افضل
منك كذا في شرح المفصل وهنا اخرج عن لام التعريف والاضافة فوجب ان يكون
على صيغة اخرى فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من وتحقيق العدل في جمع ان
جمع جمعاء وجمعاء وزن فعلاء وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعل وفعلاء
كاجمع صحراء اجمع وصحاري اوصحراوات وقياس جمعاء ان يجمع على جاعل وجماعاوات
فلما لم يجمع ولم يقل جاعي ولا جماعاوات علم انه معدول عن جماعل وجماعاوات

قوله او تقدير اكعمر وباب قطام فيتم اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم
فلم يوجد قياس يدل عليه ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية
العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان بسبب

بعد ثلثة احرف وسطا ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بها آخر سياقلة
لشابه المفرد لفظا ومعنى كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهة كراهية
وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهة معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع
فظاهر واما كراهية فلكونها مصدرا او وقوع المصدر على كثيرين اعلم ان المراد بالهاء هاء
التانيث لئلا ينتقض بمثل صواحب فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء وبالنسبة لكان اصوب لئلا
ينتقض بمثل عذابي فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله صيغة منتهى الجموع مجموع الحروف الموجودة فيه
وليس مثل عذابي كذلك لانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء التانيث الا ان هذا الجواب مبني عن
قوله بغير هاء لانه احتراز به عن مثل صياقلة وليس مثله على صيغة منتهى الجموع بجميع
حروفه فيلزم احد الامرين فتامل للاحتراز عن مثل عذابي اوترك الاحتراز عن مثل صياقلة
واذا كان كذلك ففرانه منصرف لانتفاء شرط الجمع للمانع من الصرف لكونها مع الهاء
قوله وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وهذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما منع الصرف للجمع وصيغة منتهى الجموع بغير
هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لانسلم ان الجمعية منتفية
فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة هنا لانه منقول عن

الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو العظيم البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر
وانما يتوجه في نحو صياقلة لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا لم يكن فيه
علمان اما اذا كان اضافيا فمنع الصرف وان لم يشبه الجمعية على العلمين كحضاجر فيه
العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لانسلم ان في حضاجر تانيثا لان
الحضاجر علم للجنس فهو جمع علم الجنسية المشترك بين المذكر والمونث كاسامة للاسد واذا كان
كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية
والتانيث لان العلمية غير موثرة وهذا لو كان كما قال غير منصرف ولقائل ان يقول عند
يلزم ان نقول شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل
اذا لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل انه جمع على موازنه وقيل عن جمع سروالة تقديرا
واذا صرف فعلى انه اسم مفرد هذا جواب ايضا عن سوال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وليس كذلك وجوابه اذا لم يعرف جمعا
احدهما انه لفظ العجم فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي هي على وزنه في العرف
غير منصرف فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه ما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب
ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقبل ان جمع سروالة تقديرا لحفظ
قاعدة كلام العرب على ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على ان الجمع

وجمعه غير اجعل علما في المذهب لاح فان قيل لا يتجه النقض بمثل ذلك
لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لاحاجة اذن للاحتراز عن التركيب
الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو ما تركنا الاحتراز
عن التركيب الاسنادي او وجود الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد
بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لانه مركب من الاسم والتنوين
قوله الالف والنون اولهما باقي اسم شرطه العلمية كعمران او صفة فاستفآ
فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما منع الاسم من الصرف عند مضاهاة
البدء بسبب مشابهة الالف الثانية امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك
فقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون ملحقا بمعا لمنع مشابهته
لالف التانيث لانه لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لبيت وسعدانة
ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان كهمان وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف
استفآ فعلانة تحقق مشابهته لالف التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل
شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه ملزوما لاستفآ فعلانة لانه اذا منع المؤنث صيغة
غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وحده نحو سكران وسكرى
والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه ملزوما لاستفآ فعلانة

الذي هو شرط بالذات قوله ومن شرط اختلف في رحمن دون سكران ونديمان اي من
اجل انه لاختلاف شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف رحمن ولم يختلف
سكران ونديمان لان من قال شرط منع صرف استفآ فعلانة منع صرف رحمن
لتحقق شرطه ومن استفآ فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى لم يمنع
رحمن لانتفآ شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن واما لم
يختلف سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفآ فعلانة ووجود فعلى فسكران غير
منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في نديمان لانتفآ الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء
فعلى فهو منصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص الفعل كشمر ويرمل ويكون
فيه اولة زيادة كزيادة غير قابل للتآء اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين ومعلوم ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل الى العربي كيزيد اسم منقولا
من فعل الى الاسم للعلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافعل
وافعل وما شابهها واما ان يكون في اوله زيادة كزادة في اول الفعل غير قابل
لتآء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل وتفعل ومفعل ويفعل وافعل
امر المخاطب وانفعل وتفعل نحو قال سمي وحمل بمرجس لم يتصرف للعلمية ووزن الفعل
لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مفعل بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لانقال انه

من اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى العجمة في زيادة حروف
من حروفه اوامثالها كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة اراد قائلها انها لو اخذ
الفعل منه ليقيل رجس يخالفها اذ لو سمينا رجلا بفعل فانه ينصرف لان في الاسماء افعلا
مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بضبطه التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل
للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل قبل اسود اسماء للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن
الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الاقرع واجاب عنه بعضهم بان قوله التاء طار
بعد استعماله اسما وصفاء ان الحادثة غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة
فكان غير منصرف للوصف وفوات الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية
قوله ومن ثم امتنع احمر ونحوه ينصرف علل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين المذكورين المنع صرف احمر لكون الالف من وجوده فيه ويجوز ان يكون في قوله
زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الحمرة في قوله زائدة لانها من الحمرة وكونه غير قابل للتاء
لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف بعل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء
الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا جعل بعل وهذه ناقة
بعلة بعلا دابة كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء وكذلك حكم ارمل وارطى قوله وما فيه
علة مؤثرة اذا لكم صرف ما بين من الفعال لاجتماع موثرتين فيهما في شرط فيه العدل ووزن

العدل اي كل غير منصرف فيه علة موثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا لكم صرف
لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لاجتماع علة اخرى اما العلمية شرط في تاثير تلك العلة
اما العدل ووزن الفعل فلما اجتمع مع العدل ووزن الفعل موثرة ولم يشترط في العدل
ووزن الفعل واما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لاجتماع علة اخرى لان تلك العلة
ان كانت الوصف فلا لما لا اجتماعه مع العلمية ضدان ولان كانت الصيغة
بالتاء او الالف الممنوع او المعرفة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية
شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لاجتماعها المانع بها مانع الصفة وان كانت مجتمعة
او التانيث بالالف الممنوع لاجتماعها موثرة لاستقلالها في منع الصرف دون العلمية واما
قلنا ان العلمية مجامع موثر مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف غير العدل والعلمية ولمنع
صرف احد العلمية ووزن الفعل واما قلنا ان العلمية مجامع موثرة وليست بشرط في العدل
ووزن الفعل لمنع صرف اعدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل
من غير العلمية فاجر اذا كان صفة قوله وهما متضادان ولا يكون الا احدهما فاذا
كم يخل الباب وعلل بسبب واحد اي العدل ووزن الفعل متضادان وهما اشارة
الى جواب سوال مقدر وتقرير السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن
الفعل فلا زال يكون كلة فيه العدل ووزن الفعل والعلمة فلا انكرت تلك العلمية

هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني ينصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول
نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ومعلم منه لو اقتضى الفعلان الرفع فالمعمل الضرب نحو ضربني انه و
واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيدا في الاول فاعلها وفي الثاني مفعولها والاول
الضرب الثاني الرفع والعامل الثاني نحو ضربني واكرمني زيد والاول الرفع والثاني النصب والعمل
الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء والذي صح به الفراء انه لو جاز
منها لزم احد المحذورين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد
منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء هو قول الشاعر وكما ما متقاة كان منتهاها حتى فوقها من الا
واستعرن لون ملحف خان جوى واستعرت تقاضا لون منهب وحين اقتضى الرفع
واستعرت اقتضى النصب واعمل استعرت دون جوى قوله وحذف مفعول في اول
ان استعرن منه والا استعرت اي وان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل
الاول يقتضي المفعول احذف المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذكر المفعول نحو ضربت
واكرمني زيد واما لم يجز اضماره حربا من الاضمار قبل الذكر واما لم يجز ابقاءه من الفاعل
لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فان كان في الفاعل اضمار قبل الذكر مع تغيير الصورة ولم تتغير ان
يكون في المفعول العدم الصورة وان لم يستغن عن ذكر اظهرت ذكر المفعول نحو حسني منطلق
وحسنت زيدا منطلقا فان حسني وحسنت تنازعا منطلقا الاجر والعامل فيه حسنت
الذي هو فضلة وفي نظم الجواز اضمار للمفعول الثاني لحسني بعد ذكره منطلقا نحو حسني وحسنت
زيدا منطلقا اياه قوله وان اعلت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول في الاول
الا ان يمنع مانع مظهر اي وان اعلت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين في الفعل الثاني
اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني وان
لمظاهر نحو ضربت واكرمني زيد او ضربت واكرمني الزيدين وضربت واكرموني الزيدون
والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل ما يقوم مقام الفاعل فيدخل فيه مثل ضرب
واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذكر المفعول على الاضمار ليطابق الملفوظ
المراد والمفعول التباس للمفعول جاز حذفه وجاز الحذف وايضا ان لم يمنع مانع من الحذف والاثبات
القرينة الدالة عليه مثل تقول في الاضمار ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمتهما الزيدان
وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان
وضربني واكرمت الزيدون اما اذا امتنع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فالحسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا والعامل فيه
حسبت فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لو لا الاظهار لزم اما

فيه منصوب عامله فعلا فاعله وجبا فراده بالذكر لانه ليس لما وضعت منصوبات ومفعول عامل اسم فاعله مجرور عامله وافق على مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى ما يقبل ان كان ماضيا والى ما يقبل ان كان مضارعا الى ما يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التعبير بالمذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما ولا يكون فعلا ويتناول حد المذكور القسمين قوله ولا يتبع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت المفعول

له ومفعول معه كذا اي لا يتبع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل ان المفعول الثاني من باب علمت عند الى المفعول الاول دلالة الكون احدهما مبتدأ في الاصل والآخر خبرا ولو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يتبع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس وقع الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الثالث ولو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضرب زيدا تاديبا لا يقع موقع الفاعل لانه فضلة والفاعل عمدة في الاصل فلو وقع موقع الفاعل لكان مرفوعا لم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع موقع الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل

والخشبة او الماء والخشبة استوى لكان اما مع الواو نحو استوى الماء والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الماء والخشبة

لفسد المعنى الاول اما الاول فلانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف عليه ما قبله بالحقيقة اللغوية والاول باطل بالاتفاق واما الثاني فلان المفعول معه هو المذكور بعد الواو وانما لم يكن الكمال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لما علم من قوله كل منصوب حذف فاعله أنهما ليسا بمنصوبين بقوله واذا وجد المفعول به لم تنصب غيره نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ونصبي واذا وجد المفعول به ووجد ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور نصب المفعول به لان هو اي يقوم مقام الفاعل مناسبة للفاعل اكثر فتقول في ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ونقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده باحد الامرين على ما سيأتي من وصفه او غيره لتقييد فائدة زائدة على مدلول الفعل حتى لو كان المصدر مبهما اي فاقدا لهما لم يجز ان يقع موقع الفاعل نحو ضربت ضربا اي فلا يجوز ان يوجد للمفعول به غير الجميع المذكور في الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء وفي قيامه مقام الفاعل فائدة تخييرية في نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلته مسندا منصوبا قوله والاول من باب علمت الاولى الى الثاني اي الى قائمة المفعول الاول

من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من قولهم المفعول الثاني لان مناسبة المفعول
الاول الفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني له لان الاول آخذ والثاني ما خوذ والكل ان
نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل وارد باب اعطيت كل فعل
كان له مفعولان الاول فاعلية ما في الثاني مفعولية ما قوله ومرفوع للمبتدا والخبر
اي وهو الواقع بعد الف الاستفهام وحرف النفي الواقعة بضم
فقوله الاسم يعم المقصود لذاته الذي لا يكون الا اسما او ما في معنى الاسم نحو هندي لكن فاعم وتمر
بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تمر بالمعيدي لعني سما مسمى بالمعيدي فقوله المجرد عن
العوامل اللفظية احتراز عن الاسماء التي تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي كان
وان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب اعطيت فقوله لا سيما الف احتراز
به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي حكم الاصوات التي يحكيها وهي
الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترازه ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل
اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسند بحوله او الصفة الواقعة بعد حروف النفي
والف الاستفهام فيدخل فيه نحو ما قائم زيد وما قائم الزيدان فان قائما مبتدا وما بعده
اليه وزيد فاعل له سادا مسد الخبر فيدخل في المبتدا الذي يحصل من اسناد الظاهر
فقوله ليس فعل او صفة خرج عن تعريف المبتدا بهذا النوع من المبتدا وانه غير جائز
ولعلم انه لو قال بعد حروف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه نحو هل قائم زيد فقوله واقعة
احتراز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الواقعة بضمير
نحو اقائمان الزيدان فانه لا يكون مبتدا بل خبر مبتدا والزيدان مبتدا لانها لو كانت مبتدا
والزيدان فاعل لها سادا مسد الخبر لما مر ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن
فلما جيء بها مثناة للقرينة من قاعد تمر ولعلم بقول واقعة الظاهر لكان مبتدا وليس كذلك لانه
خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال واقعة الغير مستتر ليخرج عنه نحو ما قائمان
الزيدان ويدخل فيه اقائم الزيدان وما قائم انهم فمكن بان يجاب عنه بان المراد بالظاهر
فقوله واقعة اظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم لان انتم
ظاهر في اللغة ولعامل ان يقول ان الحد شامل لمثل اقائم انتم فنقول انا جعلت زيدا
مبتدأ واقائما خبره وانتم فاعلا القائم والجواب ان اقائم انتم مبتدا في جملته والجملة خبر
زيد اعلم ان الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره في باب
اسماء الافعال كرد زيدا فانه مبتدا والضمير المستكن فاعل له سادا مسد الخبر قوله
مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا الذي هو اسم مجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني للمبتدا الذي هو وصفة واقعة
بعد حرف النفي واقعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذي هو وصفة واقعة بعد الف
الاستفهام

قوله وان طابقت مفردا جاز الامران اي كان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام الواقعة للنظام مفردا واقعيا بعدهما نحو اقائم زيد وما قائم زيد
جاز الامران اي جاز ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وحينئذ تكون داخلة في
تعريف المبتدأ لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبر وحينئذ لم
تكن داخلة في المبتدأ لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا احترازا لو طابقت مثنى او مجموعا
لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
قوله المجرد احترازا به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد
لان خبر المبتدأ قد يكون جارا ومجرورا نحو زيد في الدار وقوله المسند احترازا به عن المبتدأ الذي هو المسند
اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترازا به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام رافعة لظاهر وقد تظهر ان العمل للمضارع نحو ليت زيدا يصدق عليه
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس خبر المبتدأ وينتقض ايضا بمثل
قائم في قائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب
عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالظاهر ما ملفوظ
سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا قوله واصل المبتدأ التقديم اي واصل المبتدأ ان يكون
معقد ما على الخبر قوله المحكوم عليه وهو المحكوم به ان يكون معقد ما على المحكوم به

قوله ومن نحو جاز في دار زيد واسبع صاحبها في الدار اي ومن اجل ان اصل
المبتدأ التقديم جاز ان يقال في دار زيد ان زيدا وان كان متأخرا عن في دار
لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا التقدير صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى بان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى
لما تقديره لفظا فظاهر واما تقديره معنى فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون مقدما
على الخبر قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصص بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير
من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب في الدار
رجل وسلام عليكم اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا
تخصصت بكل النكرة لوجه من الوجوه الآتية يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره
في الكتاب ستة احدها ان تختص بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقد
لعبد مبتدأ ومؤمن صفة وخبر من مشرك خبر فالمبتدأ ها هنا نكرة تخصصت بالصفة
والثاني كالصفة نحو رجل قائم اذ انه في معنى الصفة والثالث تخصصه بالعلم نحو لزيد الخير
له كقولك ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وام امرأة عطف
على رجل والمبتدأ النكرة تخصصت ههنا بحصول احدهما في الدار لانه يتبين استفهام

اى المفعول المطلق على اقسامه انواع كان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل
فهو المؤكد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا عليه فهو للنوع او العينة نحو
جلست جلسة وهو اما ان يدل عليه باسم خاص بحسب الافتقار واما ان يدل عليه بالصفة
نحو ضربته ضربا شديدا او بالعكس نحو ضربت الضرب الذي تعرفه والمضاف اليه نحو ضربت
ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب او كان معهودا بينكما نحو ضربت الضرب
او كان مقدارا صدر الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلستين فتح عليه الاول
لا يثنى ولا يجمع على الاصح خلافا لمن اجازه اى المفعول المطلق الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانتفاء
التثنية والجمع اكثرة وانتفاء الكثرة لان الحقيقة المشتركة وهي الكثرة قابل وافرادها
ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان
للعدد فاذا اجتمع اثنان امكن تثنيته واذا اجتمع اثنا عشر امكن جمعه واذا كان للنوع
فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع اثنا عشر نوعا حصل الموجب للجمع فيقال
ضربته ضربين وضروبا مختلفة وقد يكون المعبر لفظه مثل قعدت جلوسا ان يجوز
كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ان شرطه ان يكون معنى الفعل مدلول لفظه كما ذكر
في تعريفه حتى تعد جلوسا قعودا وقد يحذف العامل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قام
جوابا لمن قعد وجوبا سماعيا مثل سقيا ورعيا وخيبة وحمدا وشكرا وكفرا

لكنه منصوب مطلقا لانه ما فضله فاعل فعل مذكور الى فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام
يمتنع ان يكون مفعولا للنفس وقولنا بعناه احتراز عن اسم ما فضله فاعل فعل مذكور ليس
بمعناه كرهت قعودي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فضله فاعل فعل مذكور لان كل واحد
منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس الكلام فيه
قولنا خلق الله العالم بالمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر
خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك بل محدث لان العالم الذي هو صدر والمراد بالفعل
اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل وجد ووجه ووجيه والمراد بالمذكور
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض لتعريف بقولنا ومرتبته عرفت
ان مرتبته ان يكون فضلة منصوبا مطلقا بقولي تجاري تسمية لحالة التي هي الشبه بالمشبه بالمفعول
وفي الثاني تسمية للشيء باسم شبيهه والعلم انه لو اراد عليه فيه آخر وهو ذكر بيانا لعلم ينتقض
مثل كرهت كراهتي لا يقال بمثل اسم ما كراهتي في قولنا اكرهت زيدا اكراهي عمرا فانه يصدق
عليه اكراهي المذكور والحد المذكور مع انه ليس منصوبا مطلقا بل منصوب لانا نقول ان كان المراد
الجار والمجرور فلا نسلم انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نسلم
انه لا يكون منصوبا مطلقا لم لا يكون هنا كذلك لمقارنة حرف الجر اياه واخراجه من عمله فيكون
الجار والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة فيكون الكاف والمم والعين مثل جلوسا في جلست جلوسا

اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق جوازا كقولك لمن قدم من السفر خيرا مقدم اى قدمت خير مقدم اه

حذف وان شئت اظهرت واما الثانى وهو الحذف بجوازا فهو الواقع فى جواب من احدث

سماعا اى مقصورا على السماع وانما قلنا سماعا اى حذفا قياسيا لامكان ان يذكر ضابطة

عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند

حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل فى الصور من معلوم بالاستقراء فوجود

القرينة الدالة عليه مثال الاول اى الحذف السماعى قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الخ

اى سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان هذا النوع واجب الحذف

او قد يقال اصله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فاجاب ان نقول ان المراد انه

واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا لا دوائم ما بينهم الخلاف

فيقال او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب وعند البعض ليس

كذلك وقيل انه مواضع منها ما وقع منتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم ليكون خبرا عنه

اى يجب فى الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا فى مواضع منها موضع وقع فيه المفعول

المطلق منتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم ليكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم

او وقع المفعول المطلق مكررا فى موضع وقع خبرا عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله

ما وقع منتا احتراز عن ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد ضربا كما سيجىء قوله

بعد نفى احتراز عن ان يقع منتا بعد غير نفى نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله

او معنى نفى ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا منتا بعد ما هو معنى نفى وان لم يكن بعد نفى

لان تقديره ما انت الا سيرا فقوله داخل على اسم احتراز عن ان وقع منتا بعد نفى او معنى

نفى داخل على غير اسم نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا فان سيرا منتا بعد نفى او معنى

نفى داخل على فاعل فاعل ليس من هذا القبيل لان فعله المذكور وقوله ليكون خبرا عنه اى

يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان وقع منتا بعد نفى داخل على اسم ولكن

المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما ضربى الا ضربا زيدا فانه منتا بعد نفى داخل على اسم

لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع مكررا اى وقع المفعول المطلق

مكررا فى موضع وقع خبرا عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا فانه يقدر

زيد بسيرا فانا طائر فى موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لان الانتقض نفى قوله

تعالى فما كادوا يفعلون اى ما فعلوا فقوله ما انت الا سيرا فيه انت بعد نفى وهو داخل على اسم

وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقدير ما انت سير البريد

وما انت سير البريد بدوانا اوردنا هاتين لتعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا

لبتدا الا انه قد يجعل احدهما اى الفعل المتقدم كالمثال الاول والثانى فى حكم المذكور

فهو

اى وقد يتقدم المفعول على الفعل العامل فيه كان الفعل قوى في العمل نحو زيدا ضربت
واما كل وقد يتقدم بلفظ قد المفيد لتوسعة الحكم لان المفعول به قد يتبع تقدمه على
في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه اذا تقدم عليه في اكثر المواضع الذي يجوز تقديمه
عليه فربما لم يعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الذي هو هذا زيدا ضربت وقد
حذف الفعل لقيام قرينة جواز الكوكب زيد المقال من اضرب وجوبا في اربعة
ابواب الاول جواب نعم امرأة ونفسه وانتم اخير اكم واهلا وسهلا اي وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب
لما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا المقال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت
وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي ان معصور على
السماع ولا يتجاوز السماع وهو قولهم نعم امرأة ونفسه اي نعم امرأ ونفسه وقولهم نعم
وانتم اخير اكم اي انتم اخير اكم والاصل ان يحمل على انتم اخير اكم لان الاخبار
بانهم خير من غيرهم اهل الشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ما هو لا ان موطوء وانت مكانا
سهلا دون حرف النداء وهو المطلوب اقيم الباب الثاني السماعي وهو المطلوب اقيم الباب الثاني السماعي وهو
لفظا او تقديرا اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به
السماعي وهو المطلوب اقيم قائله بحرف نداء لفظا او تقديرا قوله المطلوب اقيم الثاني

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق نكرة نحو ليكن
وحديكن فان تثنية المصدر اخرجته عن كونه فعلا وافادته قامة بعد اقامة والطعنة
الطعنة بعد الطعنة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق لا للتكثير
اى من غير النظر الى التكثير بل بالنظر الى النوع فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربته ضربتين نحو له
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ ولا يشترط الا بعد تعقل ذلك الشئ والمراد بالمفعول فيه
كل تعقل الفعل الذي يعد تعقله واثرا بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام
ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل هيئته يدل على الزمان
فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف
تعقل الفعل هو المصدر ولا نسلم ان المصدر يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام والاولى
ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه
ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشئ من حيث هو غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام
ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع
انه ليس بمفعول به لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لما لم يلزم
نصبه وانما يلزم ان لو عمل الفعل في ضميره ومتعلقه قوله وقد يتقدم على الفعل

يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف المنوي دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث

وكقوله تم يا جبال أوبي معه والطير والطير ترفع هذه التوابع على لفظ المنادى المبني وتنصب

حملا على محله فإن قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب أن لا يجوز لأن توابع المبني

و توابع المبني توابع محله ولا يقال يا هذا بكر الداهر بل برفعه وكذلك لا يقال حاني

هؤلاء الكرام بكر الكريم بل برفعهما فلنا أما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الإعراب

من حيث أن كل واحد من حركة المنادى المبني وحركة المعرب عارضة فلهذا لم يجز

يا هؤلاء الكرام بكر الكريم لأن حركة غير عارضة ومن هنا يعلم أن المراد بالمنادى المبني في قوله

وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني يسبح والله أعلم أنه قال ترفع حملا

على لفظه أو تقديرا وحمله وتنصب حملا على محله إن كان المنصوب ليس مثل يا في العامل فيه

قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لأن المنادى في هذه الصور ليس مضموم

لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا لأن المنادى

المتابين الخبر من قال حمل المنادى في المثالين الأخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لا يقبول

به كلنا يا مضموم المحل لأن المراد من مضموم المحل ما يرفع فصوت فيه مفرد معرفة معرب في الأصل

لفظا كان مضموما وجاز أن يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما ذكرناه وقولنا الشيء الواحد صح

عجبت من ضرب عبد الرجل زيدا فإن محله الجر باعتبار كونه مضافا إليه والرفع باعتبار

للمضاف من حيث كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعده بما هو مختص به فيكون

عدم مشابهته للكاف للخطاب من حيث الإفراد وأما المثالان فكما ذكرنا أعلم أن جميع الأسماء

المضافة جاز أن تكون منادى إلا المضاف إلى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك ولا يا أخاك

لاجتماع المتناقضين لأن العلم مخاطب من حيث إنه منادى وغير مخاطب من حيث إنه مضاف

إلى المخاطب لعدم تغايرهما أي تغاير المضاف والمضاف إليه

وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف

المسبوق بيا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل

أن توابع المنادى المبني إذا كانت مفردة أو في حكم يا زيد الكريم الوجيه ترفع حملا على

لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احتراز عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف

فإنها معه لا ترفع وقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة فإن التوابع المضافة

نحو يا زيد الله لا تجوز فيها إلا النصب على المنادى إذا كان مضافا لم يجز فيه إلا النصب

فتوابع المنادى إذا كانت مضافة لم يجز فيها إلا النصب على كونها توابع المنادى

وعطف البيان والمعطوف المتبوع فحمل يا عليه أن المعرف بالتعريف وأما قال المتبوع

فحمل يا عليه لأنه لو جاز حمل يا عليه نحو زيد وعمرو لم يكن حمله كذلك أولى من العكس

لتلزم الجمعين وجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان

كونه فاعلا للمصدر وجب النصب والمصدر جائز تابع الرفع والجر كذا قال الهادي ههنا
مضمرة للحال باعتبار وقوعه موقع المنادى للفرد المعرفة المعرب لفظا في الاصل ومنصوبه
للحال باعتبار كونه منصوبا لانه قوله والجليل نعت المعطوف يختار الرفع وابو عمرو
النصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف المنصوب دخول يا عليه الرفع تبعها
على انه منادى نكان وابا عمرو البصري يختار النصب على انه تابع المبني فيكون تابعا
لمحل قوله وابو العباس ان كان كالخليل والا فكابي عمرو وايهما كان
المعطوف المنصوب دخول يا عليه عند الخليل لان كل واحد من المعرفة ملاقي المعرف الذي يجوز لنزاع
الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يجوز ان ينزع الالف واللام منه ويقدر
حرف النداء فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب المنادى نكان وان كان
المعطوف المنصوب دخول يا عليه عند ابي عمرو لازما نزع الالف واللام عنه يجوز الخفض والنصب
فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يكن انتزاع الالف واللام عنه لم يكن تقدير حرف
النداء فيه ويكون تابعا للمبني فالاولى ان تابعه لمحله ولعامل ان يعامل هذا الحكم وقوله
اذا لم يكن نزع اللام من الكلمة كالخير والصعق كان لخير منها فليس للتعريف واذا كان
كذلك جاز تقدير حرف النداء فيه فالرفع حينئذ اولى بتنبيه المنادى نكان واذا امكن نزع اللام
منه كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيه فالنصب اولى ويمكن ان يقال ان نصبه حينئذ
لعامل

بان الامتياز باللام عند هم صيغة لام التعريف ولهذا لا يقال يا الخير ها الصعق يحتاج
الى العذر في جواز يا زيد وياهذا واستماع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة
واذا كان كذلك كان الرفع في الجميع بنزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه وفي بعض
الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه لقوة مانع دخول حرف النداء عليه اعلم
انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف على المعرف باللام نحو يا زيد والرجل
كان الرفع اولى وان لم يكن نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان اللام
وليس الالف واللام في النفر كالف الرجل فان الالف واللام فيه معاقب للاضافة
فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والاولى فيه ما هو بمنزلة المضاف النصب
هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرناه او لبعض المخالفة قوله والمضاف
عطف على قوله المفرد اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية
لم تجز فيها الا النصب كان المنادى مضافا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا
كانت مضافة فالطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب
البناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج نحو مثل يا زيد لان الجر انما يجوز فيه الرفع
والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع في حيز

المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه منتسبا بالاضافة لطوله لكن وقع منادى

ممنوع الاستماع دخل حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير

ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اى حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو البدى المضاف دخل

يلحقه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبنى والمعرب وانما

مفردا او مضافا فان حكمها حكم المنادى المستقل فان كان المعطوف والبدل ان كانا مفردين

معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول فى البدل

المنادى معرفة يازيد اخا لك ويا زيد بشر وتقول فى البدل والمنادى مضاف

يا عبد الله اخا لك ويا عبد الله زيد وتقول فى المعطوف والمنادى مفردان

وعمرو ويا زيد واخا لك وتقول فى المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيدا ويا عبد الله

واخا لك وانما كان حكمهما فى الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل لما فى البدل خلافا

العامل كما يجئ فى بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه لما فى المعطوف فظاهر لان حرف

العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف ابن مضافا الى علم فحاصله

اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن واقع بين مضافين الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو ويجوز

فى المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون

مبنيا على الضم والابن صفته مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله بخلاف ولدا

واما اختيار الثانى فلانه يخ استدعاء الموصوف والصفة لئلا يلزم الاستغناء عما

هو كالجزء من المركب من غير موجب وبعكس ذلك اذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر

الاسم الاول المركب مع غيره اعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه

اما ان يكونا علمين نحو يا زيد بن عمرو او يكونا غير علمين نحو يا رجل ابن اخينا والاول

علما والثانى غير علم وبالعكس فان كان الاول علما والثانى غير علم فالمشهور جواز ما ذكرنا

وان كان احدهما علما والباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية

ما ذكرناه من نزاع الامتزاج وكثرة الاستعمال فى الاول دون الباقى واما نصب مضافا على المحل من

اسم لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ لان لفظ ابن لكثرة تغيره لان اكثر ما يقع فى

دون المعنى

المسميات دون الاشياء قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايتها

هذا الرجل ويا هذا الرجل ايى اذا نودى الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا

توصل الى ندائه بالاسم المبهم فيقال فى ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايتها

الرجل ولما احتيج فى التوصل بالمبهمات فى ندائه لكراهتهم اجتماع اللامين وحروف النداء فى

كلمة واحدة تكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع

حرفى التعريف وهو غير جائز فتوسطوا بين المبهم واخواته حرف النداء اليه وجعلوا ذكر الاسم

المعرف باللام عاملا فيها للفظ اعلم ان ما فى ايها الرجل وصف وفى ايها الرجل لا يجئ

نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام امراة مخاطبة واغلامكيه بزيادة اليا لانه لو زيد في
اخره الف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فلحق اليا المناسب لحركة الكاف
وهي الكسر وتقول في غلام جماعة مذكرين مخاطب لو الحقت اخره الف وقلت واغلامكماه التبس
بغلام المخاطبين فالحقت اخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله وكذا الها
في الوقف اي وكذا زيادة الها مع زيادة الالف او اليا او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان المطلوب مد الصوت والتطويل ولان الها في الوقف تزيد بيان حرف
المد قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد
بالندبة تمهيد العذر للنادب في اظهار توجعه لوقوع مصيبة عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بير زمزماه
فانما جاز لانه في حكم قوله واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب
وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه [illegible] فكان علما غير معروف لم يجز
ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب
الا العلم قوله وامتنع [illegible] وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع
الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه
لو جاز وازيد الطويلاه لجاز [illegible] وازيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب و[illegible]

ذكر لان الاول ان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق للمندوب والثاني ليس بمندوب ولا متعلق
المندوب فلا يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب
قد تم والصفة ليست من تمامه وانما هي اجنبي عنه [illegible]
ولهذا اتفقوا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع
المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت على المضاف
ودون الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم
الاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل
اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلاثة اشيا وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها
الرجل انما جاز حذف حرف النداء عن العلم لان العلم مشهور وكثر استعماله فلا حاجة
مع حرف النداء الى [illegible] النداء ولا يحذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما
مشابهين للعلم في عدم وقوعه صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة
لاي [illegible] لم يجز حذف حرف النداء من اسم الجنس والمراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه
ووقوعه صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذا كل اسم
الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها ذا ولم يجز حذف حرف النداء [illegible]

بالمضاف الى عشرين حرفا كما ومطابقته للمضاف من حيث ان كل واحد منهما حاصل فيما
بعده ومن مثل ما بعدها منهم ومنصوص ما حوله فان كان مفردا فهو مبني
على ما ينصب به اى وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا النافية للجنس مفردا او بمنزلة
مضاف وشبيه مبني على ما ينصب به اى ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام
في الدار وان كان نصبه بالياء بني عليها نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لكم وان كان منصوبا
بالكسر بني عليها نحو لا مسلمات في الدار معان الفتح والياء والكسر اولى من الفتح
حرف الجر ان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سائل مفقود ومقدر سائل
فقال هل من رجل في الدار فكان من اجابه ان يقال لا من رجل في الدار ليكون جوابه
مطابقا للسؤال الا انه جاء كما ترى وكرر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فصل
لا رجل في الدار فحذف من فبني اسم لا مع ما بعدها على الفتح فقوله فمن ما كان بناؤه لازما
وبني ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان معربا او مضافا
شبيها بالمضاف وجب الرفع والتكرير اى وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معربا
وجب الرفع والتكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرا ولا الرفع فلان لا تعمل فيه
المعارف لان ومثل نفي التكرار لا تعمل الا في نكرة واما التكرير فلانه مبني على جواب
سؤال سائل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا

اذا دخل لا على اسم مفرد نحو لا رجل في الدار بالفتح بلا تنوين بمعنى كونها نافية للجنس في تقدير ما توكيد بلا اخرى وان دخل على مرفوع نحو لا رجل عاقل في الدار بمعنى كونها عاملة عمل ليس
واختلفوا في تركيب لا مع اسم الجنس وان تركيبه مع الواحد توكيد على الاول بلا اخرى وعلى الثاني بل وحدوه اذ صار
وغلط كثير من الناس فزعموا ان عاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للواحد لا غير ويرد عليهم نحو لا خير فيها بل شر فيها
باقيا والاول ما قلناه والله اعلم معنى التركيب

اخواتها خرج عنه المبتدأ واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها فانتظم التعريف على
ما ينبغي ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكم حكم المبتدأ وهو المنصوب اذا
لم يكن الخبر الجنس هو مسند اليه بعد دخولها له باكرة مضافا او شبيها به
مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك الا قيد بذلك لان لا التي لنفي الجنس مبنى لا التي لنفي بعض
ليس ان الاول التي للجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس على الاحاد فاقبل لا رجل في الدار
كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فلا يجوز ان يكون فيها واحدا واثنان او ثلاثة
او غير ذلك فاقبل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد
اخر او اثنين او ثلاثة او اكثر فيها قوله والمنصوب بلا التي لنفي الجنس والمسند اليه بعد
دخولها عليها كقولنا المسند اليه شامل للمبتدأ واسم كان وان واسم ما ولا المشبهتين
بليس فالحاصل بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقولنا عليها كقولنا مضافا او مشبها به
هذا شرط نصب اسم لا اي التي للجنس المتصل بها العمل العامل في المسند اليه كما ينبغي
عليها عائدا الى لا وكقولنا منصوبا به حال من الضمير الفاعل في عليها وانما اشترط في نصبه ان
يكون تاليا لها لانه هو فصل بين الاسم وبين لا المنصب كما مجيء وانما اشترط ان يكون الاسم
نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما مجيء وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه
لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما مجيء ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه

للسؤال وكذلك ان كان منصوبا بين لا وبين الاسم نحو لا رجلا ظريفا وجب الرفع والتكرير فتقول
لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فلما بطلان عمل لا بالفصل فصار عليها كالمبتدأ واما التكرير
فلما ذكرناه من جواب سؤال سائل سأل فقال ايرجل في الدار ام امرأة فوجب التكرار في الجواب
للمطابقة قوله ومثل قضية ولا احسن الخ اشار الى ان هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز في احسن معرفة غير الرفع والتكرير وانتم علم ان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير وجوابه انه مثل اي قضية لا احسن الخ لما عهد في الاضافة
وانهم للمضاف له مقامه ولا شك ان معمول ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف
التعريف كما في باب الاضافة فحينئذ ان يكون هذا جوابا عن ايراد التكرار
على احد المنصوب بلا الا ترى ان احسن معرفة مع انه ذكر في الجواب لكنه
قوله ومثل لا حول ولا قوة الا بالله جئنا وجه تخيرها بين الثاني
ورفعه ورفعها ورفع الاول ضعيف وجه الثاني اعلم انه اذا عطف على
اسم لا مع تكرير لا جاز فيه ثلثة اوجه اولها ان تجعلا ولا مع ما بعدها اسما واحدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله لا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
ولا تكرير لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على
هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على

في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره ولا قوة لا النافية للجنس لتأكيد النفي فتعطف على لفظ لا حول
وخبره بالله في محل الرفع ايضا لا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله
لا قوة لتأكيد النفي فتعطف على محل لا حول وبالله خبره في محل الرفع ايضا بانه مبتدأ
ولا قوة جملة واحدة والرابع رفع الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول
مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا حول وجه محل اصلا
سيجيء ان شاء الله تعالى ويجب ان يكون معطوفا للسؤال وبعد ارجل في الدار ام امرأة والثاني
انه لو فتح التوهم ان يركب من وجود حرف العطف وغيره جائز ولو فتح احدهما
الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بعض من حول
لا يجب ان يزاد ولا يقبل هذا المقال ورفع الاول ضعيف ولا قوة مبني على الفتح
في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخل الهمزة الخ لما تم الكلام في
الاستفهام والنفي والتمني اراد ان يتكلم على الهمزة فقط لانها اكثر تصرفا
ولا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان من الحروف او من الاسماء
نحو ايرجل في الدار او الا تنزل عندنا او اتمشي نحو الدار انت يا فاضل

مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا
نحو غلام زيد عالم فضة قوله مرادا الاحتراز عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة
لان يوم الجمعة نسبة الصوم اليه ليست بواسطة حرف الجر وهو في ولكن الظرف
مرادا ولو لم يكن يوم الجمعة مجرورا وعلم منه ان المقصود من قوله مراد المراد
في العمل قوله بشرط ان يكون المضاف اليه مجرورا بحرف الجر تقديرا
اي بشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون معوضا عن
اسم التنوين او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على ما بيناه لو كان فيه تنوين
او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كما قدرناه
لو كان فيه تنوين لحذف منه لاجل الاضافة نحو احكم وغلام زيد الى زيد
واما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف
اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية
فالاول ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير
حرف الجر عاضرين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف ما لا يكون صفة نحو غلام زيد

واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو ضارب متمرن ومضارع
صفة غير مضافة الى معمولها لان ضارب عمل المضارع ولاجل هذا لم يقتض
عاقوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة لان مثل قولنا
هذا ضارب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف ولاكان
الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد اضافة معنوية لان زيدا ليس
بمعمول ضارب لانه لاجل اداكان بمعنى الماضي وكذا زيد افضل القوم لان المراد بالفعل
هنا ان يرفع المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه وان المراد بالاضافة
كان راضا او ناصبا المضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي ايضا بمعنى اللام فيما
عدا جنس المضاف وظرفه
او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه اي الاضافة المعنوية
اضافة اسم لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه فهو
كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس من جنس الغلام
ولا ظرفه الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف او ظرفه فالاضافة
منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه

ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كائنا الاضافة بمعنى في اى ضرب في اليوم قوله
وهو قليل مثل غلام زيد عالم فضة وضرب اليوم اى وجد الاضافة بمعنى
في قليل فقدان غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في وقوله وتفيد تعريفا مع
المعرفة وتخصيصا مع النكرة اى الاضافة المعنوية ان كانت مضافا اليها
المعرفة نحو غلام زيد فاذن الاضافة تعريف المضاف ان كان نكرة وتخصيص
نهاية الايضاح الاسباب تفعل في الاعلام نحو مثل وعمر مثل في الشهرة
اشتهر المضاف باشتهار المضاف اليه او بغايرتهم للمضاف اليه نحو عليك بالجد
السكون وان كانت في الكلمة الحادث صيرها للمضاف نحو غلام بعل وغلام
امراة قوله وشرطها اى تعريفا بالمضاف من التعريف اى شرط الاضافة المعنوية
ان يكون المضاف اليه عاريا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف كان معرفة
فلم يحتج الاضافة ولانه ان اضيف المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف
ليلة الفارغ لم يفد وعلم انه لا يضاف العلم الا بعد انتفاء لازمة آل فيه نحو
زيد ناجر من زيدكم والمعرف باللام لا يعد حذف اللام منه الا المعرف المبهم لا يضاف
اصلا لانتفاء سبب التعريف منها لوضعها بالعرفان واعلم ان تجريده عن حرف النداء

ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس التعريف
بل لوضع القصد التعريف ولان الغرض الاكدي منه التنبيه لا الانتفاء التعريف
قوله وما الجارة الكوفيون من المثلثة الاثواب وشبهها من العدد صعيف شط
حاجة من حال ورد على الكوفيين يقولون المثلثة الاثواب بالاضافة تجريد المضاف من
حرف التعريف والكوفيون يقولون المثلثة الاثواب بالاضافة الدراهم والكتب
واجابه عنه بانه ضعيف في القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء
مثلثة الاثواب كل واحد منهما
مضافا وذكر في حكمة الاشباه والنظائر ان
مثل ضارب زيد حسن الوجه اي اضافة اللفظية ان كون المضاف صفة
مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى
احترازه عن صل مصلح معرفان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة
اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وفي تقييد بالانفصال اي مجرور في اللفظ
منصوب في المعنى كالمثال الاول او مرفوع كالمثال الثاني قوله ولا تفيد
الا تخصيصا في اللفظ اي اضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو
حذف التنوين وفي تاء تانيث التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا الا تخفيفا في تقدير

قوله ومن نحو جاءني مررت برجل حسن الوجه واشتع من حسن الوجه ابو حيان
لجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد التخفيف في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل
حسن الوجه فلو افاد ذهب الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم
يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يمتنع باب القواطع
ولجل ان هذه الاضافة لا تفيد التخفيف في اللفظ امتنع ان يقال مررت
برجل حسن الوجه لان زيدا معرفة حسن الوجه نكرة وامتنع وقوع الكلام صفة
للمعرفة قوله وجاز الضارب زيد والضارب لزيد وضرب الضارب زيد
لان الفراء الخ جاز الضارب زيد والضارب لزيد لافادة التخفيف وهو
حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف هنا لان الاضافة
والفراء جعل بناء على ان الاضافة سابقة على لحاق الالف واللام وحلاق الضارب
الرجل والضارب لزيد وجواب الاول ان اللام سابقة على الاضافة لانه لتحقيق ذات
الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق
على محقق الصفات وجواب له على الضارب الرجل والضارب لزيد مجيء قوله
ضعيف لوامث الحمامة الخ وبعده اعلم ان الاولى ان يكون خلقا
لان عبدا معطوف على الحمامة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه كانه قال لوامث

وهذا الضارب زيد على الشبه الضارب زيد وجاز الضارب زيد هذا الوجه
ضعيف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه من جميع
الوجوه فصار كانه قيل ان زيدا والضارب وكذلك جاز مررت غلام وان لم يجز الضارب
يجز به على ما ذكرنا من ان حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وفي بعض
من حيث ان حكمه حكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا
الضارب الحسن الوجه بجامع ما جاء من حيث ان كلا منهما يقدر وصح ان يقال ان من قال
ان يتبع الضارب الرجل بناء على ما ذكرنا لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بقوله
انما جاز حملا الحسن الوجه على الضارب الرجل لان بين الضارب والحسن من
غلام التعريف والضارب معرف بلام التعريف فاحتمل ان يقال ان التخفيف في الحسن
الوجه حيث يحذف الاضافة فيه فيدخل على الضارب الرجل فيه وجاز ان يقال
التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الخبر وحذف الجار والمجرور لان اصله الحسن
الوجه منه او الحسن في وجهه فاذا حذف الخبر من وجهه او الجار والمجرور
وهو منه وانما قال على الضارب والحسن الوجه لان بين ضارب وحسن
الحسن الوجه مناسبة من حيث اللفظ من حيث ان كلا منهما مضاف ومن حيث
المعنى لان الضارب الرجل في اصل الكلام ضارب زيد على الضارب
الرجل لانه اضاف ايضا معرف باللام والضارب زيد لم يكن معرفا باللام فكان الحسن الوجه

لان اصل هذه الالف ما الواو واما الياء فان كان الواو يرد الى الطيا الواو
نحو تغلب الواو ياء نحو غضوا الياء في الياء وان كان الاغلب الياء في الياء وان كان
الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذه الالف من الياء والواو
فعدوا اليه والا لابتبس الرفع بالنصب والجر وقال كان اخوه ياء ادغمت الياء في الياء فصار
في الراجي والغازي الراجي والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء
وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع حالتي النصب والجر فقال هذا مرزوقا
غازيّ ومغازيّ وان كان اخره ياء وانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت
الياء بالفتح لانها اسكنت وفتح لخفة فقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه
لما حذف النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى
بالسكون قلبت الواو ياء لما بينت من قاعدة تصحيح وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء
وكسر ما قبلها للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الياء في حال السلامة للذكر حال الرفع

قوله وما لزمها الف هو قاضي ولي وانحاز الهاء قاضي ولي وابي هذا الشارح
لان كنيته ابو ياء الاضافة عند الاصمعي فيقال هذا اخو وابا اخي وابي كما يقال قرأت
يد بعد يد مدي ودي وسماه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما حذف
من يد ودم فكما يقال هذه يد ودم ودي ودي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال اخ واب

اخي وابي من غير رد لام الفعل فاخ واب مقول فيهما اخو وابو عند الاضافة
وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابي الكذب والفجار بناء على انه سلم ان الفعل
ليا ياء المتكلم اصله الاب يجوز ان يكون ابين جمعا لاب وادى يدل ان الاب يجمع على
ابين وان كان شاذا قوله الشاعر وكنا ابين صالحين اعزة وقد يقال ابينا
قوله وتقول حي وهني اي يقال في حم وهن كما يقال في يد ودم يدي
ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال في فم الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم
ليا ياء المتكلم فمي وجمان احدهما فمي وهو الاكثر والثاني فمي والاصل ان
من حيث انه ملحق بيد ياء المتكلم من غير تاء المفرد والاصل الاكثر وافهم ان قلب الواو
ياء حالة الاضافة اما على لغة من يجعل الاعراب على الميم وهو متفق عند الاضافة وذلك الاصل
فم فحذف سكون الواو وحذف الف ما بعدها فصار فمو فاعل قلب الواو ياء لما قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فما فحذف الالف
لالتقاء الساكنين وهي الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهو ميم
العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الفاء والعين بقي المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الاخرين منهم المصنف لانه استوعب حرفا واحدا
لانه لم تحذف الواو عند الاضافة لياء المتكلم لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين